

تحذيرات الخبراء تكشف مسار التقشف وتكلفة الغلاء وضغط التشغيل في مصر



السبت 4 أبريل 2026 10:00 م

تدخل مصر مرحلة أشد قسوة على المستهلكين والعاملين وأصحاب الأعمال، بعد تحذير علاء السقطي، عضو المجلس القومي للأجور، من اقتراب البلاد من وضع يشبه اقتصاد الحرب، مع ما يفرضه ذلك من تقشف عام وتضييق في الإنفاق وارتفاع جديد في كلفة المعيشة. كلام السقطي لا يضع الأزمة في حدود نقص عابر أو ضغط مؤقت، بل يربطها مباشرة بتراجع الموارد الأساسية واضطراب الإمدادات وازدياد الأعباء على الدولة والقطاع الخاص معًا.

هذا التحذير يكتسب دلالة أكبر لأن الحكومة تمضي في قرارات تمس الأجور والطاقة والإنتاج في وقت تتراجع فيه قدرة السوق على الاحتمال. السقطي قدّم صورة تقول إن المرحلة المقبلة لن تحمل انفراجًا قريبًا، بل ستنتقل عبء الأزمة إلى المجتمع كله. هذه الصورة تعني أن العامل سيدفع جزءًا من الثمن، وأن المستهلك سيدفع جزءًا آخر، وأن الشركات ستواجه اختبارًا قاسيًا في التشغيل والالتزام معًا.

تقشف الدولة يبدأ من تراجع الموارد وإعادة ترتيب الإنفاق

وفي هذا السياق، قال السقطي إن مصر تتجه إلى مرحلة تقشف عام، لأن الدولة تواجه أزمة غير مسبوقة في الموارد والخامات، ولأن الضغوط الاقتصادية والتوترات الإقليمية تدفع السلطة إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق. هذا التقدير يضع الأزمة في مستوى أوسع من مجرد ضائقة مالية، لأنه يربط بين نقص الموارد واتجاه الدولة إلى تقليص الاستهلاك العام في الفترة المقبلة.

كما أوضح السقطي أن موارد رئيسية تراجعت في وقت واحد، وعلى رأسها تحويلات المصريين في الخارج وإيرادات قناة السويس، بينما زادت الاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية من صعوبة الموقف. هذا التراجع المتزامن يفسر سبب حديثه عن مرحلة استثنائية، لأن الدولة تفقد مصادر دخل مهمة في الوقت الذي ترتفع فيه كلفة الاستيراد وتزداد فيه الحاجة إلى تدبير الخامات.

وفي قراءة موازية، قال الخبير الاقتصادي مدحت نافع إن أي تراجع في الموارد الدولارية يفرض على الحكومة تعديل أولوياتها بسرعة، لأن الموازنة لا تستطيع تحمل الإنفاق القديم نفسه تحت ضغط التزامات جديدة. هذا الرأي ينسجم مع تحذير السقطي، لأن تقليص الموارد يقود عمليًا إلى ترشيد أوسع، ولأن هذا الترشيد لا يبقى إداريًا فقط، بل ينتقل أثره إلى الأسواق والإنفاق اليومي.

قرار الأجور تحت الضغط والشركات أمام اختبار الالتزام

وفي مستوى أكثر مباشرة، وصف السقطي قرار رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 14 في المئة بأنه مخاطرة عالية، لأن الموازنة العامة تعمل أصلًا تحت ضغوط كبيرة. هذا الوصف لا يعترض فقط على توقيت الزيادة، بل يربطها بمصدر تمويلها وبقدرة الدولة على الاستمرار فيها، لذلك رفض السقطي المطالبات بزيادات أكبر وعدّها غير منطقية في هذه المرحلة.

كما نقل السقطي جزءًا مهمًا من الأزمة إلى القطاع الخاص، حين قال إن تطبيق الحد الأدنى للأجور على الشركات يمثل تحديًا كبيرًا، لأن المؤسسات تتحمل أعباء متزايدة في التشغيل والاستيراد والطاقة. هذا الكلام يعني أن القرار لا يواجه اعتراضًا سياسيًا فقط، بل يصطدم أيضًا بقدرة فعلية لبعض الشركات على الالتزام الكامل، خصوصًا في القطاعات الأضعف من حيث السيولة والربحية.

وفي هذا الإطار، قال الخبير الاقتصادي وائل النحاس إن رفع الأجور في بيئة تعاني من نقص العملة وارتفاع كلفة الإنتاج قد يحمي جزءًا محدودًا من دخول العاملين، لكنه لا يزيل أصل الأزمة إذا استمرت الأسعار في الصعود. هذا التقدير يدعم صورة السقطي، لأن زيادة الأجر تصبح محدودة الأثر عندما تتآكل سريعًا بفعل الغلاء وتراجع قدرة الشركات على التوسع.

سلاسل الإمداد تدفع الأسعار والتشغيل إلى كلفة أعلى

ثم حدد السقطي نقطة الضغط الأبرز في الأزمة، حين قال إن المشكلة لا تقف عند أسعار الطاقة، بل تمتد إلى اضطرابات سلاسل الإمداد، خصوصًا مع التوترات المرتبطة بمضيق هرمز. هذا الربط يوضح أن الأزمة الحالية تتشكل من عامل خارجي مباشر يؤثر في حركة الشحن وكلفة النقل، ولذلك تنتقل آثاره إلى المواد الخام قبل أن تصل إلى المنتج النهائي.

كما أشار السقطي إلى أن شحن الحاويات ارتفع بنحو ألفين إلى ألفين وخمسمئة دولار للحاوية الواحدة، وأن هذه الزيادة رفعت أسعار المواد الخام بأكثر من 10 في المئة. هذه الأرقام تفسر لماذا تتجه كلفة الإنتاج إلى الارتفاع، لأن المصنع لا يواجه فقط زيادة في بند واحد، بل يواجه سلسلة زيادات تبدأ من النقل ثم تمتد إلى المدخلات الأساسية.

وبعد ذلك، قال السقطي إن هذه الزيادات ستقود إلى رفع أسعار المنتجات النهائية بنسبة تصل إلى 13 في المئة، ما يضيف ضغطًا جديدة على المستهلكين. كما قال إن أثر إجراءات ترشيد الكهرباء على الصناعة ما زال محدودًا بين 2 و3 في المئة، لكن الضغط الأكبر سيظهر في التشغيل وفي الاتجاه نفسه، قال الخبير الاقتصادي هاني توفيق إن كلفة الشحن والطاقة حين ترتفع معًا تدفع المنتج إلى تقليل التوظيف قبل أي شيء آخر.

وهكذا ترسم تصريحات السقطي ومعها تقديرات الخبراء الثلاثة صورة موثقة لمرحلة اقتصادية تتجه فيها الدولة إلى تقشف أوسع، بينما تواجه الشركات عبء الالتزام بالأجور وارتفاع المدخلات، ويتحمل المستهلك النتيجة في شكل غلاء متواصل. هذه المرحلة لا تشير إلى انفراج قريب، بل تشير إلى انتقال من أزمة موارد إلى أزمة معيشة وتشغيل، حيث يدفع المجتمع كله ثمن الاختلالات المتراكمة.